القرائن الدّالة – أحياناً – على عدم إثبات الإمام البخاري لسماع الراوي من شيخه في كتابه "التاريخ الكبير"

د. قاسم عمر حاج امحمد[١]
hadjkacem٤٧@gmail.com

مقدمة:

يُعتبَر كتاب "التاريخ الكبير" للإمام البخاري من أجلّ ما كُتب في علم الرجال، وعلم الطبقات، على حد سواء، بالنظر إلى رسوخ قدم مؤلفه في علم الحديث وسعة معرفته بأحوال الرواة وعلل رواياتهم، وكلّ من ألّف في هذين العلمين بعد البخاري فإنّه اعتمد عليه، اعتماداً كلياً أو جزئياً، ونذكر منهم الإمام مسلم في كتابه الكنى والأسماء، وابن حبان في كتابه الثقات. ولا يزال هذا الكتاب مجالاً للنّظر والبحث من أجل استكناه منهج مؤلفه فيه، فهو على اختصاره جم الفوائد، دقيق العبارة، تحتاج الإفادة منه إلى تقليب النظر ومقارنة ما ورد فيه مع ما كتبه المؤلف في مصنفاته الأخرى كالتاريخين الأوسط والصغير، وكذا سائر كتب التراجم والعلل.

وقد اخترت بهذا الصدد الإشارة إلى مسألة اعتنى بها البخاري كثيراً أثناء ترجمته للراوة، وهي بيان وقوع السماع أو نفيه بين الراوي وشيخه، والداعي لطرق هذه المسألة هو ما لاحظه بعض النقاد من بعض التعارض بين تصريح البخاري بسماع راو من شيخه، ثم نفيه عنه في أثناء الكتاب أو في كتب أخرى، فما هو سبب هذا الاختلاف؟، وهل حكاية البخاري لسماع الراوي هو إثبات لذلك السماع دائماً، أم لا؟. وإذا ثبت الأمر خلاف ما ذكره البخاري من وجود السماع، فهل معناه وقوعه في الوهم والخطأ؟، وهل ثمة قرائن في ثنايا التراجم تزيل هذا الاحتمال من الوهم عليه؟.

---

[١] المحاضر في قسمَي الحقوق والشريعة بجامعة غرداية – الجزائر.

يقول الدكتور خالد الحايك[1]: "وقد تنبّه بعض أهل العلم إلى مسألة إثبات السماع في تراجم التاريخ الكبير، فكانوا يشيرون إليها أحياناً، ومنهم من لم يتنبه لذلك. وقد طُرحت هذه المسألة في أيامنا هذه بين طلبة العلم وانتشرت على المنتديات على الشبكة العنكبوتية، وأدلى كلّ بدلوه، وقد لاحظت فيما طرحه الإخوة مناهج شتى في محاولة فهم كلام البخاري؛ لما في ذلك من تناقض في الظاهر؛ فأحياناً يثبت البخاري السماع للراوي المترجم له من شيخه، وأحياناً يستخدم العنعنة، وأحياناً يثبت السماع ويضعف الحديث، وغير ذلك مما قد يشتبه على بعض الطلبة".

وأحاول في هذا المقال التركيز على القرائن الدالة على عدم إثبات السماع أو نفيه كلية، وقد جمعت منها سبع قرائن حسب ما أدى إليه تتبعي للكتاب، وهي:

القرينة الأولى: ذكر سماع الراوي، ثم الحكم عليه بالضعف.

القرينة الثانية: ذكر سماع الراوي، ثم التصريح بنفيه.

القرينة الثالثة: التردّد في إثبات السماع.

القرينة الرابعة: ذكر لفظ "منقطع" أو "مرسل"، في آخر الترجمة.

القرينة الخامسة: ذكر السماع، ثم إيراد حديث غير محفوظ دالّ عليه.

القرينة السادسة: ذكر السماع، وإحالته إلى راو ضعيف.

القرينة السابعة: ذكر السماع، والإشارة إلى زمن الوفاة.

وختمت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج.

القرينة الأولى: ذكر سماع الراوي، ثم الحكم عليه بالضعف:

كثيراً ما يذكر البخاري أنّ راوياً ما سمع من شيخ أو أكثر، ثم يختم ترجمته بالإشارة إلى ضعفه، كقوله، "منكر الحديث"، أو "ضعيف"، أو "فيه نظر"، أو غيرها من ألفاظ الجرح، وفي تلك الأحكام إيماء إلى عدم إثباته لسماعه، أي طالما أنه ضعيف، فقد يكون تصريحه بذلك السماع مجرد وهم أو خطأ، ولا وجود له في الواقع، كما لم يثبت متن الحديث الذي رواه.

---

[1] باحث ومؤلف أردني متخصص في دراسات السنة النبوية، انظر: موقعه الخاص على الانترنيت: www.addyaiya.com.

ومن أمثلة ذلك: قوله في ترجمة سعيد بن زربي أبي معاوية: "سمع ثابتاً البصري وأبا المليح، صاحب عجائب" [٢].

وبالرجوع إلى ترجمة سعيد في الكتب الأخرى نجد أن ذلك السماع مستفاد من بعض رواياته التي أنكرت عليه، ومن ذلك ما رواه البغوي عنه ونقله ابن عدي في الكامل قال: "أنبأنا الساجي، حدثنا نصر بن علي، حدثنا مسلم بن إبراهيم، أخبرنا سعيد بن زربي، حدثنا ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ أنه قال: «لقد أوتي أبو موسى مزماراً من مزامير آل داود».

أخبرنا أبو يعلى، حدثنا صالح بن مالك، حدثنا سعيد بن زربي، حدثنا أبو المليح، عن أبيه، قال: «غزوت مع رسول الله ﷺ غزوة حنين لثمان عشرة من شهر رمضان، فوافق يوم جمعة يوم مطير، فأمر رسول الله ﷺ منادياً، فنادى: أن صلوا في رحالكم»" [٣].

قال ابن عدي بعد إيراده لهذه الأحاديث وغيرها عن سعيد: "ولسعيد بن زربي أحاديث غير ما ذكرت، وهو يأتي عن كلّ ما يُروى عنه بأشياء لا يتابعه عليه أحد، وعامّة حديثه على ذلك" [٤].

والحديث الأول ثابت من طرق أخرى، كما أخرجه أحمد في المسند، قال: "حدثنا زيد بن الحباب، أخبرني مالك بن مغول، حدثنا عبد الله بن بريدة، عن أبيه: «أن رسول الله ﷺ دخل المسجد فأخذ بيدي فدخلت معه، فإذا رجل يقرأ ويصلي، قال: «لقد أوتي هذا مزماراً من مزامير آل داود»، وإذا هو عبد الله بن قيس أبو موسى الأشعري، قال: قلت: يا رسول الله! فأخبره؟، قال: فأخبرته، فقال: لم تزل لي صديقا»" [٥].

على أن الطبراني قد أخرجه من حديث أنس، قال: "حدثنا أحمد بن سليم الخولاني، حدثنا عمرو بن هشام أبو أمية، حدثنا عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي، حدثنا ابن ثوبان، عن أبان بن أبي عياش، عن أنس بن مالك: «أنّ النبي ﷺ مرّ بأبي موسى رافعاً صوته يقرأ في المسجد فقال: لقد أوتي هذا من مزامير آل داود»" [٦]، وأبان متروك.

---

[٢] البخاري، التاريخ الكبير، ٤٧٣/٣، وذكر ابن عدي في الكامل أن الأصح في كنيته أبو عبيدة، انظر: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ٣٦٥,/٣

[٣] ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: ٣٦٦/٣.

[٤] المصدر نفسه: ٣٦٨/٣.

[٥] أحمد، المسند، برقم ٢٣٠٨٣، ٣٥٩/٥.

[٦] الطبراني، مسند الشاميين، رقم ١٥٨، ١٠٥/١

وأما الحديث الثاني، فهو ثابت عن أبي المليح عن أبيه، وقد أخرجه أحمد والنسائي وغيرهما عن شعبة عن قتادة عنه [٧].

والشاهد في الترجمة، أنّ السماع الذي ذكره البخاري لسعيد عن ثابت وأبي المليح مستفاد من ظاهر رواياته، لكن الواقع يثبت إمكان سماعه من أبي المليح فقط، لمتابعة الثقات له فيما رواه عنه، بينما لم يثبت سماعه من ثابت لتفرده عنه بما ينكر من مثله.

ومثال ذلك أيضاً، قوله في ترجمة عثمان بن مطر الشيباني: "سمع ثابتاً ومعمراً، سمع منه علي بن أبي هاشم وسعيد بن سليمان، منكر الحديث" [٨].

وهذا السماع الذي ذكره البخاري مستفاد من بعض رواياته كذلك، ومنها ما أخرجه العقيلي في الضعفاء، قال: "حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة قال: سُئل يحيى بن معين، وأنا أسمع: من عثمان بن مطر؟، قال: كان ضعيفاً، ضعيفاً. ومن حديثه ما حدثناه محمد بن أيوب قال: حدثنا عبد الرحمن بن المبارك قال: أخبرنا عثمان بن مطر قال: حدثنا ثابت عن أنس قال: جاء جبريل إلى النبي ﷺ فقال: «إنّ كفارة المجلس: سبحانك اللهم وبحمدك أستغفرك وأتوب إليك»، ولا يتابع عليه، وهذا يروى بإسناد أصلح من هذا من غير هذا الوجه".

وقال أيضاً: "حدثنا محمد بن يحيى بن سليمان المروزي، حدثنا علي بن الجعد قال: حدثنا عثمان بن مطر، حدثنا ثابت عن أنس: أنّ رجلا أقبل إلى رسول الله ﷺ، ونحن صبيان نلعب، ورسول الله في حلقة فأثنوا عليه شرّاً، فرحّب به النبي ﷺ، فلمّا مضى، قال رسول الله ﷺ: «إنّ شرّ النّاس منْزلةً عند الله يوم القيامة من يُخاف لسانه ويُخاف شره»" [٩].

وقال ابن عدي بعد أن أخرج له أحاديث أخرى عن أنس: "وهذه الأحاديث عن ثابت غير محفوظة، إلاّ حديث السلام على الصبيان...، ولعثمان بن مطر غير ما ذكرت من الأحاديث، وأحاديثه عن ثابت خاصة مناكير، وسائر أحاديثه فيها مشاهير، وفيها مناكير، والضعف بيّن على حديثه [١٠].

---

٧ مسند أحمد، رقم ٢٠٧٢١: ٧٤/٥، والنسائي، كتاب الإمامة، باب العذر في ترك الجماعة، رقم ٨٥٤، ١١٠/٢.

٨ البخاري، التاريخ الكبير: ٢٥٣/٦.

٩ العقيلي،محمد بن عمر بن موسى أبو جعفر، كتاب الضعفاء، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ: ٢١٦/٣.

١٠ ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: ١٦٣/٥.

وحديث ثابت عن أنس منكر باللفظ الذي رواه عثمان، والمحفوظ عنه غير ذلك، قال الترمذي: "حدثنا أبو الخطاب زياد بن يحيى البصري، حدثنا أبو غياث سهل بن حماد، حدثنا شعبة عن سيار، قال: كنت أمشي مع ثابت البناني فمرّ على صبيان فسلّم عليهم فقال ثابت: كنت مع أنس فمرّ على صبيان فسلّم عليهم، وقال أنس: "كنت مع رسول الله ﷺ فمرّ على صبيان فسلّم عليهم".

قال أبو عيسى: "هذا حديث صحيح، رواه غير واحد عن ثابت، وروي من غير وجه عن أنس، حدثنا قتيبة، حدثنا جعفر بن سليمان، عن ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ نحوه" (١١).

وأما الجملة الثانية، فتشبه حديث عائشة الذي أخرجه البخاري وغيره عن عروة عن عائشة: أن رجلاً استأذن على النبي ﷺ فلما رآه قال: «بئس أخو العشيرة، وبئس ابن العشيرة». فلما جلس تطلّق النبي ﷺ في وجهه وانبسط إليه، فلمّا انطلق الرجل، قالت عائشة: يا رسول الله! حين رأيت الرجل قلت له كذا وكذا، ثمّ تطلّقت في وجهه وانبسطت إليه؟، فقال رسول الله ﷺ: «يا عائشة! متى عهدتني فحّاشا؟، إنّ شرّ النّاس عند الله منزلة يوم القيامة من تركه النّاس اتقاء شره» (١٢).

فكأن عثمان أدخل حديثاً في حديث، وكما أخطأ في المتن، فمحتمل منه الخطأ في الإسناد والتصريح بالسماع ممن لم يحدّثه، ولم أجد ما روي له من أحاديث عن معمر، والله أعلم.

وتبقى دلالة هذه القرينة على عدم السماع محتملة، لاسيما إن لم يوجد ما يثبت معاصرة الراوي لشيخه ولقياه له وأخذه عنه، فإن ثبت ذلك، فإن التصريح بالسماع الوارد في الترجمة كاف لإثباته، ولو كان الراوي ضعيفا، إذا سلم من التدليس.

(١١ الترمذي، سنن الترمذي، كتاب (٤٣) الاستئذان، باب (٨) ما جاء في التسليم على الصبيان، رقم ٢٦٩٦: ٥٧/٥.

(١٢) البخاري، صحيح البخاري، كتاب (٨١) الأدب، باب (٣٨) ، لم يكن النبي ﷺ فاحشا ولا متفحّشًا، رقم ٥٦٨٥: ٢٢٤٤/٥.

القرينة الثانية: ذكر سماع الراوي، ثم التصريح بنفيه:

وهذه القرينة واضحة الدلالة على عدم ثبوت السماع، ولها أمثلة عدة، وقد يقع التصريح من البخاري نفسه بعدم ثبوته، أو من الراوي المترجم له، ومن ذلك ما جاء في ترجمة جميل بن زيد الطائي، قال: "سمع ابن عمر، روى عنه الثوري، وعباد بن العوام".

ثم ذكر عن جميل ما يدلّ على عدم سماعه، قال: "قال أحمد عن أبي بكر بن عياش، عن جميل: هذه أحاديث ابن عمر، ما سمعت من ابن عمر شيئاً. إنما قالوا: اكتب أحاديث ابن عمر، فقدمت المدينة فكتبتها" (١٣).

وقال ابن حبان: "يروي عن ابن عمر، ولم يره، روى عنه الثوري، دخل المدينة فجمع أحاديث ابن عمر بعد موت ابن عمر، ثم رجع إلى البصرة، ورواها عنه" (١٤).

ولكن ذكر العقيلي ما يدلّ على رؤيته له، قال: "حدثنا محمد بن إسماعيل قال: حدثنا قبيصة قال:حدثنا سفيان، عن جميل بن زيد قال: رأيت ابن عمر طاف بالبيت في يوم حار ثلاثة أطواف، فجلس عند الحجر يستريح، ثم قام فبنى على ما طاف" (١٥).

وقد ذكر البخاري بعضاً من حديثه عن ابن عمر في ترجمة كعب بن زيد أو زيد بن كعب، قال: "قال سليمان بن داود أبو الربيع، نا عباد بن العوام، قال: نا جميل بن زيد، سمع كعب بن زيد الأنصاري قال: تزوج النبي ﷺ امرأة فرأى بكشحها بياضاً أي لطخاً فقال: «الحقي بأهلك»، وقال لي يحيى بن موسى: نا محمد بن فضيل عن جميل بن زيد، عن عبد الله بن كعب قال: «تزوج النبي ﷺ امرأةً من غفار، فلما قعد منها مقعد الرجل من امرأته أبصر بكشحها بياضا فقام عنها، وقال: «سوّي عليكِ ثيابك وارجعي إلى بيتك»، وقال سليمان أبو الربيع: نا إسماعيل بن زكريا، سمع جميل بن زيد الطائي، سمع ابن عمر قال: "تزوج النبي ﷺ امرأةً أنصاريةً فأبصر في كشحها بياضاً فخلّى سبيلها قبل أن يدخل بها"، وقال محمد بن عبد العزيز: نا القاسم بن غصن، سمع جميل بن زيد، عن ابن عمر، قال: "تزوج النبي غفارية، فلما دخلت عليه..."، نحوه (١٦).

---

(١٣) البخاري، التاريخ الكبير: ٢/٢١٥.

(١٤) ابن حبان، المجروحين، ١/٢١٧.

(١٥) العقيلي، كتاب الضعفاء: ١/١٩١.

(١٦) البخاري، التاريخ الكبير: ٧/٢٢٣.

ورجّح ابن أبي حاتم صحّة الحديث من طريق كعب، قال في ترجمته: "كعب بن زيد، ويقال: زيد بن كعب، روى أنّ النبي ﷺ تزوج امرأة فرأى بكشحها بياضاً... ، روى عنه جميل بن زيد، وقال بعضهم: جميل بن زيد عن ابن عمر، وجميل بن زيد عن كعب أصحّ" (١٧).

وأغلب عباراته في نفي السماع قوله في الراوي: (ولا يعرف له سماع من فلان)، كقوله تعليقا على حديث رواه الجهم بن الجارود عن سالم عن أبيه قال: أهدى عمر بختية له فأعطي بها ثلاثمائة دينار، فقلت للنبي ﷺ: أبيعها وأشتري بثمنها بدنا، فأنحرها؟، قال: «لا! ولكن انحرها».قال لي محمد بن سلام: أخبرني محمد بن سلمة قال: ثنا أبو عبد الرحيم عن جهم.

قال أبو عبد الله: ولا يُعرف لجهم سماع من سالم (١٨).

وكذا قوله في حديث رواهختيم بن مروان عن أبي هريرة عن النبي ﷺقال: «لا تشد المطى إلا إلى مسجد الخيف، ومسجدي، ومسجد الحرام»، قال: "ولا يتابع في مسجد الخيف، ولا يُعرف لختيم سماع من أبي هريرة، سمع منه كلثوم بن جبر" (١٩).

القرينة الثالثة: التردّد في إثبات السماع:

قد يرد تصريح البخاري بعدم السماع بصيغة التمريض، وذلك إذا لم يكن متأكداً منه تماماً، ومن ذلك قوله في ترجمة محمد بن عبد الله: "حدثني محمد بن عبيد الله قال: حدثنا عبد العزيز عن محمد بن عبد الله، عن أبي الزناد،عن الأعرج، عن أبي هريرة رفعه: «إذا سجد فليضع يديه قبل ركبتيه»، ولا يُتابع عليه، ولا أدري سمع من أبي الزّناد أم لا" (٢٠).

وقد علّق الدكتور حمزة المليباري في كتابه "الموازنة" على هذا الراوي وحديثه هذا، قال: "أما محمد بن عبد الله بن حسن الذي رواه عن أبي الزناد وتفرد به، فليس من أصحاب أبي الزناد المعروفين، المكثرين، وكان مقل الحديث، يحب الخلوة ويلزم البادية، ولهذا لم يوجد له عن أبي الزناد إلا حديث واحد عند أصحاب السنن...، فإذا جاء حديث أبي الزناد من رواية

(١٧) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ١٦١/٧.

(١٨) البخاري، التاريخ الكبير: ٢٣٠/٢.

(١٩) المصدر نفسه: ٢١٠/٣.

(٢٠) المصدر نفسه:١٣٩/١.

محمد بن عبد الله بن حسن دون أن يشاركه أحد من أصحابه الحفاظ المكثرين يستغربه النقاد، لأنه لو حدّث أبو الزناد ما خفي على أحد من هؤلاء الحفاظ، وهم أولى الناس بمعرفته وروايته عنه، والذي يقدر على السماع منه ما لم يسمعه الآخرون ينبغي أن يكون من الذين يلازمونه ملازمة طويلة، ويكثرون السماع منه وإلاّ فظاهرة التفرد مما يؤثر في عدالته" (٢١).

وبالتالي فإنّ سبب تردّد البخاري في إثبات سماعه هو أنه لم يكن معروفاً بين أصحاب أبي الزناد، وتفرده عنه بحديث لم يعرفه أصحابه مما يؤخذ عليه.

وقد صحّح بعض العلماء كالألباني الحديث بناء على ظاهر الحال من الراوي لثقته عنده، وإدراكه لأبي الزناد، إذ ذلك كاف للحكم بالاتصال، قال: "ليس في ذلك شيء، إلاّ عند البخاري، بناء على أصله المعروف، وهو اشتراط معرفة اللقاء، وليس ذلك بشرط عند جمهور المحدثين بل يكفي عندهم مجرد إمكان اللقاء مع أمن التدليس، كما هو مذكور في المصطلح، وشرحه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه، وهذا متوفر هنا، فإن محمد بن عبد الله لم يعرف بتدليس، ثم هو قد عاصر أبا الزناد وأدركه زماناً طويلاً، فالحديث صحيح لا ريب فيه" (٢٢).

قلت: قد يصح ذلك إن لم توجد في الحديث علة ما، وهي هنا تفرد هذا الراوي بالحديث دون أصحاب أبي الزناد المعروفين، والحديث في أمر مشهور متداول كالصلاة، مما يثير الشك في ثبوت السماع، على الأقل في هذا الحديث، وربما ذلك ما عناه البخاري.

وعلى كل، فإنّ ورود العنعنة في أسانيد ما عن مثل هذا الراوي الذي تردد البخاري في ثبوت سماعه، لا ينبغي الحكم بإفادتها الاتصال، إلا بعد التتبع والبحث، والله أعلم.

القرينة الرابعة: ذكر لفظ "منقطع" أو "مرسل"، في آخر الترجمة:

قد يذكر البخاري أن فلاناً روى عن غيره، ثم يختم العبارة بقوله: "منقطع"، أو "مرسل"، فالمتبادر في هذه الحال أن العنعنة المذكورة لا تفيد الاتصال.

ومن ذلك قوله في ترجمة حصين أبو حبيب: "سمع حرب بن أبي حرب، وروى عن عكرمة، منقطع، سمع منه عبد الصمد" (٢٣).

---

(٢١) المليباري، حمزة عبد الله، الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، ص ٥٩.

(٢٢) الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ٥٩/١.

(٢٣) البخاري، التاريخ الكبير: ١١/٣.

ويؤكد ذلك قول الذهبي في ترجمته: "حصين، رأى عكرمة" (٢٤).

وقال أبو أحمد: "أبو حبيب حصين، رأى أبا عبد الله عكرمة مولى ابن عباس، وسمع حرب بن أبي حرب. رَوَى عَنه أبو سهل عبد الصمد بن عبد الوارث العنبري" (٢٥).

فالمستفاد إذن وجود واسطة بينه وبين عكرمة، ولم يرو عنه مباشرة، وذلك ما يفهم من قولهم: "رأى عكرمة".

القرينة الخامسة: ذكر السماع، ثم إيراد حديث غير محفوظ دالّ عليه:

قد يومئ البخاري إلى عدم ثبوت ما حكاه من سماع الراوي عن شيخه، بإيراد حديث غير ثابت ورد فيه لفظ التحديث، والذي استفيد منه حصول السماع، والحديث غير الثابت كما هو معلوم ليس بحجة، سواء في المتن أو الإسناد، فلا يثبت به حكم، ولا يفيد علما في الإسناد، لكونه خطأ.

ومن أمثلة ذلك ما ذكره في ترجمة أبي لقمان الحضرمي، قال: "سمع أبا هريرة، قال ابن مهدي وابن صالح: نا أبو لقمان، عن عبد الله، عن أبي هريرة، وهذا أصحّ: "نهى النبي ﷺ أن يباع سهم حتى يُعلم ما هو" (٢٦).

قال ابن حبان في ترجمته: "أبو لقمان الحضرمي، من أهل الشام، يروي عن جماعة من الصحابة، روى عنه أهل الشام، مات سنة ثلاثين ومائة" (٢٧).

وقال الذهبي: "شامي، حدّث عنه معاوية بن صالح، مجهول" (٢٨).

والحديث الذي ذكره البخاري هنا أخرجه بتمامه في ترجمة عبد الله، قال: "عبد الله سمع أبا هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «من أُحيل على مليء فليحتل، ولا تباع ثمرة حتى تعلم ما خراجها، ولا توطأ حبالى السبي حتى يضعن»، قاله عبد الله بن صالح، وابن مهدي عن معاوية بن صالح، عن أبي لقمان عنه» (٢٩).

---

(٢٤) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان أبو عبد الله، المقتنى في سرد الكنى، ٢٢/٨.

(٢٥) الحاكم، أبو أحمد، الأسامي والكنى، ٨٢/٤.

(٢٦) البخاري، التاريخ الكبير: ٦٦/٩.

(٢٧) ابن حبان،، كتاب الثقات، ٥٧٢/٥.

(٢٨) الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ٥٦٦/٤.

(٢٩) التاريخ الكبير: ٢٣٩/٥، وجاء في أصل الكتاب: (عن أبي صالح عن أبي لقمان)، وأثبت "عنه" من ترجمة لقمان في الجرح والتعديل، وقال محقق كتاب التاريخ: "وفي الجرح والتعديل: (عن أبي لقمان عنه)،

وقد سمى الطبراني عبد الله، وهو عنده ابن لحي، قال: "حدثنا بكر بن سهل، حدثنا عبد الله بن صالح، حدثني معاوية بن صالح، عن أبي لقمان عن عبد الله بن لحي، أنّ أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا إنّ المطال إلى الغريم، فمن أحيل على مليء فليحتل، ألا لا يباع سهم حتى يعلم ما هو، ولا ثمرة حتى يعلم ما خراجها، ولا توطأ حبالى السبي حتى يضعن أحمالهن»" (٣٠).

ولكن قال ابن أبي حاتم: "وسمعت أبي يقول: يقال: هو ابن أبي مريم، ويقال: هو ابن لحي، ولا يشبه ذا، ولا ذا".

والأقرب هو عبد الله بن لحي، لكونه شامي، وابن أبي مريم مدني، ولا يظهر سبب استبعاد ابن أبي حاتم لكليهما.

وبيّن ابن أبي حاتم في ترجمة أبي لقمان من روى عنه الحديث عن أبي هريرة دون ذكر عبد الله، وهو معن بن عيسى، قال: "أبو لقمان الحضرمي، سمع أبا هريرة فيما رواه معن بن عيسى عن معاوية بن صالح، وروى عبد الرحمن بن مهدي وكاتب الليث، عن معاوية بن صالح، عن أبي لقمان، عن عبد الله، عن أبي هريرة، وهو أصح، قال: "نهى رسول الله ﷺ أن يباع سهم حتى يعلم ما هو"، سمعت أبي يقول ذلك" (٣١).

واكتفاء البخاري بذكر رواية ابن مهدي ومعاوية من طريق ليث دون رواية معن عنه إشارة إلى ترجيح قولهما كما صرح، وبالتالي لا يثبت سماع لقمان من أبي هريرة، المستفاد من ظاهر رواية معن، لكونها مرجوحة.

ومن ذلك أيضا ما ذكره في ترجمة رجل يقال له أيوب، قال: "أيّوب، سمع عبد الله بن عمرو، قاله لنا حفص بن عمر، عن شعبة، عن إبراهيم بن ميمون، سمع رجلاً من بني الحارث، أنّه سمع رجلاً منّا يقال له: أيوب، عن عبد الله بن عمرو: «من تاب قبل موته بساعة قُبل منه». أُحدّثك ما سمعت من النبي ﷺ (٣٢).

خطأ، لأن أبا لقمان هو عبد الله نفسه، غرض المصنف هنا بيان كنيته بأنه يكنى أبا لقمان". ويبدو أنه استدراك غير صحيح، وما قاله ابن أبي حاتم أصوب، وربما وقع سقط في الأصل، والله أعلم.

(٣٠) أحمد بن حنبل، مسند الشاميين: ١٨٨/٣.

(٣١) الرازي، الجرح والتعديل: ٤٣٢/٩.

(٣٢) البخاري، التاريخ الكبير: ٤٢٧/١.

وقد نسبه ابن حبان في ترجمته في الثقات: "أيّوب، شيخ يروي عن عبد الله بن عمرو: «من تاب قبل موته بساعة قُبل منه»، أحسبه أيّوب بن فرقد، حديثه عند شعبة عن إبراهيم بن ميمون عن رجل من بني الحارث" (٣٣).

ولكن تعقّبه ابن حجر في "التعجيل"، بعدم وجود راو بهذا الاسم، قال: "أيوب الحارثي، غير منسوب، روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص، روى عنه رجل من بني الحارث، و قال ابن حبان في الثقات بعد أن ذكره في ثقات التابعين و عرّفه بما في هذا السند: أحسبه أيوب بن فرقد. و لم أر لأيوب بن فرقد عنده ذكرا، ولا عند غيره"(٣٤)، وهو كما قال.

والشاهد هنا، أنّ السماع المذكور لأيوب عن عبد الله عند البخاري حكاية فقط، ولا يعني ثبوته في الواقع، لأن الرواية التي جاء فيها ذكر السماع منقطعة، وربما كان ذكر السماع وهم من الراوي، هذا إن صحّ الحديث أصلاً.

على أنّ هذا لا يتم الاستدلال به إلا على اعتبار أنه ليس هناك إلا هذه الرواية فقط الذي ورد فيها السماع دون غيرها.

القرينة السادسة: ذكر السماع، وإحالته إلى راو ضعيف:

يشير البخاري أحيانا إلى أنّ ما ذكره من سماع الراوي هو مرويّ عن راو آخر، وغالبا ما يسميه، وقد يكون هذا الراوي ضعيفا في روايته، فيدل ذلك على عدم ثبوت السماع المروي عنه.

وأمثلة هذه الحالة كثيرة، منها ما ذكره في ترجمة محمد بن المغيرة بن الأخنس، قال: "سمع سعيد بن المسيب: «الجمعة على من سمع»، قاله حجاج بن أرطاة" (٣٥).

قال ابن أبي حاتم: "محمد بن المغيرة بن الأخنس، روى عن سعيد بن المسيب، روى عنه...* ، سمعت أبي يقول ذلك، سمعته يقول: هو مجهول" (٣٦).

---

(٣٣) ابن حبان، كتاب الثقات: ٢٩/٤.

(٣٤) ابن حجر العسقلاني، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، ٣٣٦/١.

(٣٥) البخاري، التاريخ الكبير: ٢٤٤/١. وانظر أمثلة أخرى في المواضع الآتية: ترجمة رقم ١٨١: (٧٣/١)، ترجمة رقم ٩٧١: (٣٠٦/١)، ترجمة رقم ١١٨٣: (٣٧٣/١)، ترجمة رقم ١٢٥٤: (٣٩٣/١)، ترجمة رقم ١٧٧٣: (٧٥/٢)، ترجمة رقم ٤١٢: (١٢٣/٣).

*- هكذا في الأصل، ويبدو في النّصّ نقص.

(٣٦) الرازي، الجرح والتعديل: ٩١/٨.

وقال الذهبي: "محمد بن المغيرة عن سعيد بن المسيب، لا يُدرى من هو، وعنه حجاج بن أرطاة" (٣٧).

والحديث الذي ذكره البخاري عن سعيد، رواه الشافعي عن إبراهيم بن محمد قال: "حدثني عبد الله بن زيد، عن سعيد بن المسيب أنّه قال: «تجب الجمعة على من يسمع النداء»" (٣٨).

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف عنه أيضا قال: "حدثنا أبو خالد الأحمر، عن عبد الله بن يزيد، عن سعيد بن المسيب، قال: سألته: على من تجب الجمعة؟، فقال: «على من سمع النداء»" (٣٩).

وأخرجه أبو داود عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً وموقوفاً، وأومأ إلى رجحان وقفه، قال: "حدثنا محمد بن يحيى بن فارس، حدثنا قبيصة، حدثنا سفيان عن محمد بن سعيد – يعني الطائفي، عن أبي سلمة بن نبيه، عن عبد الله بن هارون، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ قال: «الجمعة على كلّ من سمع النداء». قال أبو داود: "روى هذا الحديث جماعة عن سفيان مقصورا على عبد الله بن عمرو لم يرفعوه، وإنّما أسنده قبيصة" (٤٠).

ولم أجد رواية حجاج عن محمد بن المغيرة التي صرح فيها بسماعه من ابن المسيب، وعلى كلّ، فهي رواية لا تثبت وقوعه فعلا، لضعف حجاج بن أرطأة، ولا يُعلم إن كان صرّح بالتحديث عن محمد أم لا، ذلك أنه معروف بالتدليس، وقال أبو حاتم: "صدوق يدلّس عن الضعفاء، يكتب حديثه، وإذا قال: "حدثنا"، فهو صالح، لا يُرتاب في صدقه وحفظه، إذا بين السماع" (٤١).

(٣٧) الذهبي، المغني في الضعفاء، ٦٣٥/٢.

(٣٨) الشافعي، محمد بن إدريس، الأم، ٢٢١/١.

(٣٩) ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد أبو بكر العبسي، المصنف، ١٠٢/٢.

(٤٠) أبو داود، السنن، ٤٠٩/١.

(٤١) الرازي، الجرح والتعديل: ١٥٦/٣.

القرينة السابعة: ذكر السماع، والإشارة إلى زمن الوفاة:

من أهم القرائن التي يستعملها المحدثون لإثبات السماع أو نفيه النظر في تاريخ وفاة الرواة، لاسيما عند الاختلاف، ونلاحظ أن البخاري يورد في بعض التراجم تواريخ الوفاة أو الميلاد، من باب الذكر والتعريف، وقد يوردها كقرينة للدلالة على نفي السماع، ومن ذلك ما ورد في ترجمته لبشر بن عائذ، قال: "بِشر بن عائذ، يُعدّ في البصريين، قال لنا آدم: حدثنا شعبة قال: "حدثنا قتادة حدّثني بكر بن عبد الله وبشر بن المحتفز، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ في الحرير". قال ابن مهدي: "حدثنا همام، عن قتادة، عن بكر وبشر بن عائذ، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ". وقال عبد الرحمن بن المبارك: "حدثنا الصعق، عن قتادة، عن علي البارقي، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ". وقال عبد الواحد بن غياث: "حدثنا حماد بن سلمة قال: أخبرنا السكن بن خالد، عن مجاهد: استعمل عمر بشر بن المحتفز على السوس". ويقال: إن بِشْرًا قديم الموت، لا يُشبه أنّ قتادة أدركه" (٤٢).

أراد البخاري بذكر خبر مجاهد الاستدلال على احتمال عدم ثبوت سماع قتادة من بشر، فإذا كان هذا عاملا لعمر بن الخطاب، فمحتمل جدا عدم سماع قتادة منه، لكونه متأخر، مع ما ذكر من تقدم وفاة بشر.

ويؤيد صحة كلام البخاري ما ذكره الحاكم في تاريخ نيسابور، قال: "المحتفز بن أوس بن نصر بن زياد، والد بشر بن المحتفز، له صحبة، كانا بخراسان في جيش عبد الرحمن بن سمرة" (٤٣).

وقال ابن حبان في ترجمته: "بشر بن المحتفز بن أوس بن زياد، كان عامل عمر بن الخطاب على السوس، وسكن البصرة، ودخل خراسان غازياً، ومات في بعض المشاهد بها" (٤٤).

فإشارة البخاري إلى زمن الوفاة إيماء إلى عدم سماع قتادة من بشر، رغم أن الراوي عن قتادة هو شعبة، المعروف بتحرّيه في سماعه. وأخرج الحديث في الصحيح من رواية شعبة عن أبي بكر بن حفص عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه.

---

(٤٢) البخاري، التاريخ الكبير: ٢/٧٨.

(٤٣) المزي، جمال الدين أبو يوسف، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ٤/١٤٥.

(٤٤) ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار، ١/٩٢.

وذِكْرُ البخاري لرواية همام إشارة إلى الاختلاف في اسم بشر، وأنهما واحد، ويؤيد ذلك ما أورده ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة، قال: "وسألت أبي وأبا زرعة، عن حديث رواه همام، عن قتادة عن بكر بن عبد الله المزني وبشر بن عائذ عن ابن عمر. قال أبو محمد: وروى هذا الحديث شعبة فقال: عن قتادة، عن بكر وبشر بن المحتفز، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: «إنما يلبس الحرير من لا خلاق له». فقلت لهما: أيهما أصح؟، فقال أبو زرعة: شعبة أحفظ. وقال أبي: همام أعلم بحديث قتادة من شعبة، يحتمل أن يكونا أصابا جميعا، لأن المحتفز لقب، وعائذ اسم، فيحتمل أن يكون كذا" (٤٥).

خاتمة:

نخلص في خاتمة هذا المقال إلى جملة من الملحوظات منها:

١) دقّة الإمام البخاري في ما يستعمله من الألفاظ للدلالة على وقوع السماع أو نفيه.

٢) عبارة "سمع" في الكتاب تفيد وقوع السماع في الأصل، فإذا اقترنت بالراوي أو روايته إحدى القرائن المذكورة سابقا دلت على أن ذلك السماع المذكور مجرد حكاية دون إثبات، لاسيما في القرائن الصريحة، أما المحتملة فيلزم مزيد من التحري لإمكان وجود ما يدل على السماع من وجه آخر.

٣) نلاحظ أن بعض المصنفين في التراجم ينقلون كلام البخاري عن وقوع السماع لبعض الرواة عن غيرهم كما هو دون نقل الترجمة كلها، وقد يوهم ذلك معنى غير ما يقصده البخاري، ولذلك ينبغي الرجوع إلى كتاب "التاريخ الكبير" نفسه لمعرفة سياق الترجمة وما يمكن أن تتضمنه من تفاصيل مبينة لحقيقة ذلك السماع، وعدم الاكتفاء بتلك المصادر الناقلة عنه فقط.

٤) من المفيد جدا القيام بدراسة متأنية لمسألة السماع في كتاب التاريخ الكبير، للتمييز بين مواضع الإثبات ومواضع النفي في التراجم محل الإشكال، والله أعلم.

وسبحانك الله وبحمدك، نشهد أن لا إلى إلا أنت، نستغفرك ونتوب إليك. والحمد لله رب العالمين.

---

(٤٥) الرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس أبو محمد، علل الحديث، ٤٨٢/١.

قائمة المصادر والمراجع:

١) أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، دار الكتاب العربي، بيروت، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، دت.

٢) ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد أبو بكر العبسي، المصنف، الدار السلفية الهندية، الهند، ١٩٨٣م.

٣) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي، المجروحين، تحقيق: إبراهيم محمود زايد. دار الوعي بحلب.

٤) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي، مشاهير علماء الأمصار، تحقيق: م. فلايشهمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٥٩م.

٥) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، كتاب الثقات، تحقيق: شرف الدين أحمد، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ -١٩٧٥م.

٦) ابن عدي، عبد الله بن عدي أبو أحمد الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، الناشر: دار الفكر، بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ -١٩٩٨م.

٧) أحمد بن حنبل، المسند، الناشر: مؤسسة قرطبة، القاهرة، ١٩٨٠م.

٨) الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٩) البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي، التاريخ الكبير، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن-الهند، الطبعة الأولى، ١٣٦٠هـ.

١٠) البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي، صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١١) الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى السلمي، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دت.

١٢) الحاكم، أبو أحمد، الأسامي والكنى، تحقيق: يوسف بن محمد الدخيل، دار الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.

١٣) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان أبو عبد الله، المغني في الضعفاء، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، دت.

١٤) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان أبو عبد الله، المقتنى في سرد الكنى، تحقيق: محمد صالح عبد العزيز المراد، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٨هـ.

١٥) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر، دمشق، دت.

١٦) الرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس أبو محمد، الجرح والتعديل، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن-الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٢٧١هـ -١٩٥٢م.

١٧) الرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس أبو محمد، علل الحديث، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

١٨) الشافعي، محمد بن إدريس، الأم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٩) الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم، مسند الشاميين، حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى،١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

٢٠) العسقلاني، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

٢١) العقيلي، محمد بن عمر بن موسى أبو جعفر، كتاب الضعفاء، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٢٢) المزي، جمال الدين أبو يوسف، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

٢٣) المليباري، حمزة عبد الله، الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٢٤) النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن، السنن الصغرى، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب-سوريا، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.